قد تستطيع معها اسرائيل والاردن العمل على تنشيط عملية السلام. وطلبت تاتشر من الحكومة الاسرائيلية العمل من اجل السماح بانتخاب قيادة فلسطينية في الضفة الغربية، والسماح باجراء انتخابات للمجالس البلدية في مدن الضفة والقطاع (**المصدر نفسه**). وقالت: «ان اجراء انتخابات في الضفة الغربية، الى جانب تعزيز نشاطات التطوير الاقتصادي، والخطوات الانسانية، ستسمح للفلسطينيين بلعب دور مركزي اكثر في تحديد مصيرهم. ويمكن لهذه الاجراءات ان تؤدي الى نمو قيادة سياسية مسؤولة في هذه المناطق (**المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **معاريف**، [بدون ذكر تاريخ النشر]).

الموقف الاسرائيلي من مقترحات تاتشر سبق وحدده وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، الذي التقى تاتشر لمدة نصف الساعة قبل لقائها بالشخصيات الفلسطينية، حيث استمع الى مقترحاتها، واعلن، بعدها، رفضه اجراء انتخابات في المناطق المحتلة، وقال انه وجد مقترحات تاتشر غريبة جداً. وعقب عليها بقوله: «انه ليبدو لي امراً غريباً، ان المكان الوحيد في العالم العربي الذي يستطيع ان يجري انتخابات حرة هو ما يسمى تحت الاحتلال العسكري الاسرائيلي. ففي جميع البلدان العربية، لا يوجد رئيس بلدية واحد منتخب» (**جيروزاليم بوست**، ٢٧/٥/١٩٨٦).

ردود الفعل

على الرغم من اهتمام غالبية اعضاء الوفد الذي التقى تاتشر بما دار خلال اللقاء، لم تحظ هذه الخطوة بارتياح غالبية القطاعات الاجتماعية المختلفة في الضفة الغربية والقطاع؛ وعلى العكس من ذلك نددت المؤسسات الوطنية باللقاء (لم تذكر بالاسم). واعلن بيان صدر عنها استنكاره لاي لقاء يعقده اشخاص من الضفة الغربية والقطاع، وجاء فيه: «ان من يقدم على مقابلة تاتشر يعلن انه خارج الاجماع الوطني» (**الشعب**، ٢٦/٥/١٩٨٦).

وكان أُصدر بيان حمل تواقيع عشرات النقابات العمالية ومجالس الطلبة وحركات الشبيبة (لم تذكر بالاسم) دعا الى مقاطعة تاتشر وعدم الالتقاء بها (**المصدر نفسه**). وندد متحدثون في مؤتمر طلابي حاشد نظمه مجلس اتحاد الطلبة في جامعة النجاح الوطنية بسياسة بريطانيا تجاه الشعب الفلسطيني. ودان المتحدثون الذين يمثلون جميع الكتل الطلابية في الجامعة اجتماع الشخصيات الثماني مع مارغريت تاتشر التي دعت صراحة الى تجاوز م.ت.ف. وتشكيل قيادة بديلة منها في الاراضي المحتلة (**المصدر نفسه**، ٢٨/٥/١٩٨٦).

واجريت في ٢٧ ايار (مايو) الماضي تظاهرة امام القنصلية البريطانية، رفعت خلالها شعارات نددت بمواقف تاتشر المعادية لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة. كما شجبت دعوة تاتشر الى اقامة قيادة بديلة، وسلمت مجموعة من المتظاهرات القنصل البريطاني مذكرة تعبر عن ادانتهن لسياسة حكومة تاتشر المتواطئة مع السياسة العدوانية الاميركية (**الميثاق**، القدس، ٢٩/٥/١٩٨٦).

«مشروع الشوا»

تتحدث الاوساط السياسية في المناطق المحتلة واسرائيل ومصر ومنذ اكثر من ثلاثة شهور عن «مشروع تسوية» طرحه رئيس بلدية غزة السابق، الحاج رشاد الشوا، على الرئيس المصري، محمد حسني مبارك، خلال زيارة الشوا للقاهرة في ١٠/٥/١٩٨٦. يدور المشروع حول شكل من اشكال الحكم الذاتي، يجرى تطبيقه في قطاع غزة، وهو الارض الوحيدة التي خضعت للانتداب، ولم تقرر اي دولة سابقاً ضمه اليها، وظلت الحكومة المصرية تتولى ادارة شؤونه الى ان احتلته اسرائيل في العام ١٩٦٧.

فقد ذكرت صحيفة «الجيروزاليم بوست» الصادرة في القدس باللغة الانكليزية، بتاريخ ٢٢ ايار (مايو) الماضي، «ان مجموعة من الفلسطينيين من القدس والاراضي المحتلة على علاقات وثيقة بمنظمة التحرير الفلسطينية طرحوا على مسؤولين مصريين [متواجدين] في اسرائيل مقترحات تدعو الى اقامة حكم ذاتي في غزة». ويدعو المشروع الجديد الى «فتح خدمات